مجلة

كلية التـــراث الجامعة

مجلة علمية محكمة

متعددة التخصصات نصف سنوية

العدد الثالث والثلاثون

عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر (الدولي الثالث)

27 آذار 2022

ISSN 2074-5621

رئيس هيئة التحرير

أ. د. جعفر جابر جواد

نائب رئيس هيئة التحرير

أ. م. د. نذير عباس ابراهيم

مدير التحرير

أ. م. د. حيدر محمود سلمان

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 719 لسنة 2011

مجلة كلية التراث الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم (ب 3059/4) والمؤرخ في (2014/ 4/7)

منظمة الامم المتحدة في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد

أ. د. وائل جبار جودة النداوي
جامعة المثنى - كلية التربية للعلوم الانسانية

د. ارشد حمزة حسن
ديوان الوقف الشيعي

ملخص البحث

خضعت الامم المتحدة بشكل كبير لهيمنة الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة وذلك في تعاملها مع العديد من الأزمات الدولية مثل أزمة الخليج الثانية وأزمة لوكربي والأزمة اليوغسلافية وغيرها من الازمات التي عصفت بالعالم وخاصة في الربع الاخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ، وعليه فقد كان من الباحثان تسليط الضوء على الامم المتحدة باعتبارها الحكم الفيصل في تلك النزاعات .

الكلمات المفتاحية: (الامم المتحدة. الولايات المتحدة الامريكية. الفيتو. القضايا العربية).

Summary

The United Nations has largely been subject to the hegemony of major countries, especially the United States, in its dealings with many international crises such as the second Gulf crisis, Lockerbie crisis, Yugoslav crisis and other crises that swept the world, especially in the last quarter of the twentieth century and the beginning of the twenty-first century, and accordingly, he was one of the researchers Shedding light on the United Nations as the arbitrator in those disputes.

Keywords: (United Nations. United States of America. Veto. Arab issues).

المقدمة

مما لاشك فيه أن الأمم المتحدة تجابه العديد من الصعوبات في ظل النظام الدولي الجديد وتواجه عدداً من التحديات وخاصة من قبل تدخل الادارة الامريكية في قراراتها والتي تزيد من صـــعوبة تحقيق أهدافها وخصـــوصـــاً في عملية حفظ الســـلم والأمن الدوليين، و أن الأيام وما تحمله من ممارسات واحتكاكات بالمواقف الدولية والقضايا السياسية من شأنها أن تبلور العمل وتزيل من حوله الصعوبات التي قد تعترض الطريق المرسوم ، أو تجعل من الميثاق أكثر ملائمة مع تلك الممارسات الدولية وتوسع من تفسيره الفقهي وتجعله أكثر اتفاقاً مع الظروف والمتطلبات وما يسمح به الأعضاء المؤثرون فيها ، وعند توافر الإرادة الدولية على ضرورة قيام الأمم المتحدة بدورها المنشود ومنحها الدعم والتأييد اللازمين فأن هذا من شأنه تعزيز الإدراك بحاجة المجتمع الدولي إلى نشـــاطات المنظمة الدولية ، وهذا ما يمكن ملاحظته في زيادة الطلبات على مســـاعدة الأمم المتحدة في قضـــايا عديدة من قبل جهات دولية متعددة .

و تكمن اهمية البحث في خضــوع منظمة الامم المتحدة بشـكل كبير لهيمنة الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة الامريكية وذلك في تعاملها مع العديد من الأزمات الدولية مثل أزمة الخليج الثانية وأزمة لوكربي والأزمة اليوغسـلافية وغيرها من الازمات التي عصـفت بالعالم وخاصــة في الربع الاخير من القرن العشـرين وبداية القرن الحادي والعشـرين ، وعليه فقد كان من الباحثان تسليط الضوء على الامم المتحدة باعتبارها الحكم الفيصل في تلك النزاعات .

مدخل تعرفي بهيئة الامم المتحدة :

تُعرَّف هيئة الأُمَم المُتّحدة الأُمَم المُتّحدة أنّها هيئة أو مُنظَّمة دوليّة أسّست عام 1945م، علماً أنّ مقرّها في مدينة نيويورك في الولايات المُتّحدة الأمريكيّة، وبلغ عدد أعضائها 193 عضواً؛ يُمثِّل كلّ عضو دولةً معيّنةً، تستمدّ مهامها ونطاق وظائفها من ميثاق الأُمَم المُتّحدة الذي يُعدّ دستوراً لها، كما تسمح لأعضائها بالتّعبير عن آرائهم عن طريق الحوارات التي تُقام في الجمعيّة العامّة، ومجلسها الاقتصاديّ والاجتماعيّ، إضافةً إلى مجلس الأمن الدوليّ، وهناك العديد من اللّجان والأجهزة العاملة في المنظّمة، التي تحلّ المشاكل، وتعقِد الاتفاقيّات والمُفاوَضات تتناول هيئة الأُمَم المُتّحدة في مهام عملها القضايا الإنسانيّة، مثل: قضايا حقوق الإنسان، والتّنمية المُستدامة، وقضايا السِّلم والحرب، ونزع السِّلاح والإرهاب، وتواجه هيئة الأُمم الحالات الطارئة الصحيّة والإنسانيّة، كما تهتمّ بالمساواة بين الجنسَين، وتحقيق العدالة والكثير من قضايا الأمّة، أمّا أعلى مستوىً وظيفيٍّ فيها فهو الأمين العامّ المسؤول عن شؤونها جميعها، ويُنبّه أعضاء مجلس الأمن في حال ملاحظته لأيّ أمر من شأنه أن يُهدّد السلام العالميّ، إضافةً إلى تقديم الاقتراحات ومناقشتها مع لجان هيئة الأُمم المُتّحدة[1]، فضلا عن ذلك ان تأسيس هيئة الأُمَم المُتّحدة في أعقاب الحرب العالميّة الثانية؛ نتيجة ما خلّفته الحرب من دمار كبير، فأصبح العالم يطمح إلى السّلام، و لذلك عُقِد مؤتمر في سان فرانسيسكو في المدة الواقعة ما بين 25 من شهر نيسان إلى 26 من شهر حزيران لعام 1945م، حيث اجتمع فيه مُمثِّلو خمسين دولةً، ووضعوا دستوراً للأُمم المُتّحدة مكوّناً من 111 مادّةً، ثمّ وقّعوا عليه في اليوم اللاحق، ثمّ وقّعته بعد ذلك بولندا التي لم يكن لها مُمثِّل في المؤتمر، ويُعدّ هذا الدّستور ميثاق الأُمَم المُتّحدة الذي وافقت عليه 51 دولةً، ومن الجدير بالذِّكر أنّه في 24 من شهر تشرين الأوّل لعام 1945م أُعلِنت الأُمَم المُتّحدة رسميّاً، وأصبحت كياناً قائماً بحدّ ذاته يُحتفَل بذكرى تأسيسه كلَّ عامٍ.[2] تشكّلت أجهزة هيئة الأُمَم المُتّحدة من مجموعة من الأجهزة مع إنشائها، وهي: مجلس الأمن الدوليّ يتكوّن مجلس الأمن الدوليّ من خمسة عشر عُضواً لكلٍّ منهم صوت واحد، وهم مصنّفون إلى أعضاء دائمين وأعضاء غير دائمين، وبلغ عدد الأعضاء الدّائمين خمسة أعضاء، وهم: الصّين، وفرنسا، وبريطانيا، والولايات المُتّحدة الأمريكيّة، وروسيا، أمّا الأعضاء غير الدّائمين فيتمّ اختيارهم عن طريق الجمعيّة العامّة التي تنتخبهم كلّ عامين، كما يتحدّد تاريخ انتهاء عضويّة كلٍّ منهم، ومن الأمثلة على ذلك دول انتهت عضويتّها عام 2016م، مثل: أنغولا، وماليزيا، ونيوزيلندا، وإسبانيا، وفنزويلا. دول تنتهي عضويّتها عام 2017م، مثل: مصر، واليابان، والسّنغال، وأوكرانيا، والأوروغواي. وصل عدد الدُّول غير الأعضاء في مجلس الأمن إلى أكثر من 60 دولةً، حيث تُعدّ أعضاء في هيئة الأُمَم المُتّحدة إلّا أنّها لم تُنتَخب ضمن عضويّة مجلس الأمن على الإطلاق، ومن الصلاحيّات الممنوحة للدُّول غير الأعضاء في المجلس تمكُّنها من المشاركة في مناقشة مشاريع القرارات دون التّصويت عليها، أو مناقشة قضايا النِّزاع الدوليّ.[3] يتناوب أعضاء المجلس على رعاية شؤونه شهريّاً، وعليهم جميعاً الالتزام بقوانين المجلس، ومن مهام مجلس الأمن حفظ الأمن والسِّلم في العالم، كما يُبادر المجلس إلى حلّ أيّ نزاع يحدث بين الدُّول، وفي بعض الأحيان يلجأ مجلس الأمن إلى القوّة لإعادة السِّلم والأمن إلى ما كانا عليه. ومن جانب اخر فإن المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ هو جهاز رئيسيّ من أجهزة هيئة الأُمَم المُتّحدة، ويبلغ عدد أعضائه 54 عضواً، يتمّ انتخابها من قِبَل الجمعيّة العامّة لمدّة ثلاث سنوات لكلّ عضوٍ منها، وتكمُن مهمّته في ترتيب أمور الهيئة الاقتصاديّة والاجتماعيّة وتوابعها، كما يتولّى ما تُقارب نسبته 70% من شؤون الموارد البشريّة والموارد الماليّة لأربع عشرة وكالةً، وتسع لجان فنيّة، وخمس لجان إقليميّة[4].

---

[1] نجاة أحمد ابراهيم، المسؤولية الدولية عن انتهاكات قواعد القانون الدولي الانساني، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2009 ، ص217.

[2] ممدوح عبد الكريم حافظ، القانون الدولي الخاص وفقاً للقانون العراقي والمقارن، ط2، دار الحرية، بغداد، 1977 ، ص281.

[3] محمد سامح عمرو، علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص231.

[4] محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية "نشأتها ونظامها الأساسي"، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة، نادي القضاة، 2001، ص109.

أُنشِئ مجلس الوصاية مجلس الوصاية عام 1945م؛ بهدف السّيطرة والإشراف على (11) إقليماً من الأقاليم المشمولة بعمليّة الوصاية، كما يضبط أمورها الإداريّة سبعة أعضاء، إضافةً إلى أنّه يهدف إلى تهيئة الأقاليم للاستقلال والتفرُّد بحكم نفسها ذاتياً، وقد تمّ ذلك فعلياً، فلم يحُلّ عام 1994م إلا وجميع الأقاليم تتمتّع باستقلالها، وحُكم نفسها. الجمعيّة العامّة تُعدّ الجمعيّة العامّة سلطة تشريعية للأُمَم المُتّحدة، حيث إنّ لكلّ دولة من الدُّول الأعضاء البالغ عددها 193 عضواً ممثّلاً ينوب عنها فيها، أمّا رئيسها فيُنتخَب من قِبَل الجمعيّة العامّة سنوياً، وتكمُن مهمّتها في وضع السياسات العامة، وتداولها، ومناقشتها بين الأعضاء في الاجتماعات التي تُعقَد كلّ عامٍ في قاعة خاصّة بالجمعيّة العامّة في نيويورك، حيث يُلقي الكثير من زُعماء الدُّوَل خطاباتهم، ويصدرون قراراتٍ، أو يضعون سياسةً جديدةً تتعلّق بالمسائل الماليّة، أو بمسائل السِّلم والأمن، أو قبول عضويّة دولة جديدة، علماً أنّه يجب أن تتمّ موافقة أغلبيّة ثُلثي أعضاء الجمعيّة العامّة، أمّا فيما يخصّ قرارات الشؤون الأخرى فإنّ إصدارها يتطلّب موافقة عدد بسيط من الأعضاء. محكمة العدل الدوليّة تُعدّ محكمة العدل الدوليّة هي الجهازَ القضائيَّ الرئيسيَّ لهيئة الأُمَم المُتّحدة، حيث يُعدّ نظامها جزءاً مهمّاً من ميثاق الأُمَم المُتّحدة، كما أنّها الجهاز الوحيد من أجهزة المنظّمة الذي يقع مقرّه خارج مدينة نيويورك، فمقرّ المحكمة يقع في مدينة لاهاي في هولندا، ومن أهمّ أعمالها فضّ النِّزاعات بين الأعضاء، وإصدار الأحكام لهيئة الأُمَم المُتّحدة، ووكالاتها المُتعدِّدة والمُتخصِّصة بأمور مُعيّنة. الأمانة العامّة تُعرَّف الأمانة العامّة بأنّها إحدى أجهزة هيئة الأُمَم المُتّحدة المُهمّة التي يترأسها الأمين العام للأمم المُتّحدة، وتساندُه الجمعيّة العامة بتوصيةٍ وإشرافٍ من مجلس الأمن، علماً أنّ مدّة رئاسته هي خمس سنوات يمكن تجديدها، وتتشكّل من موظّفين من دول العالم جميعها، حيث يؤدّون وظائفهم في المقرّ في مدينة نيويورك، أو في مختلف أنحاء العالم، وسيطرت الأمانة العامّة على كافّة الأعمال اليوميّة للمُنظّمة، كما أنّها قدمت المساعدة للأجهزة الأخرى، ولها مهامّ أخرى مُتنوّعة، مثل: دراسة حقوق الإنسان، والبحث والتّدقيق في الأمور الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وإدارة عمليّات الأمن والسِّلم، ودراسة السّياسات وتفحّصها، والبرامج الموضوعة من قِبَل الأجهزة الاخرى، ومن ناحية اخرى فإن مقاصد تأسيس هيئة الأُمَم المُتّحدة بحسب ميثاقها أربعة مقاصد، هي: الحِفاظ على الأمن والسِّلم العالميّ. التّعاون المُشترَك بين الدُّول على حلّ الأزمات الدوليّة. رفع قيمة حقوق الإنسان. تحسين العلاقات بين الشّعوب. تأسيس هيئة تُمثّل مركزاً رئيساً قائماً على تنسيق أمور الشّعوب، وترتيبها[5] .

المبحث الاول : التحديات السياسية التي واجهت الامم المتحدة

أن التحديات السياسية التي تواجه الأمم المتحدة يصعب حصرها أو تعدادها ولكن يمكن الإشارة إلى أهمها وهي:-

أولاً : عدم استقلالية هيئة الأمم المتحدة في قراراتها الدولية .

سنسلط الضوء في هذا المطلب على عدم استقلالية هيئة الأمم المتحدة في قراراتها الدولية وسيكون ذلك المطلب ضمن فرعين الفرع الاول سيدور حول الهيمنة الأمريكية على قرارات الأمم المتحدة في حين سيتناول الفرع الثاني تعارض المواقف الأمريكية تجاه العديد من القضايا الدولية

ثانياً : الهيمنة الأمريكية على قرارات الأمم المتحدة.

لقد أوجد انتهاء الحرب الباردة نمطاً جديداً من السياسات الدولية خرجت بموجبه الولايات المتحدة كأكبر قوة ذات وزن حاسم واستطاعت أن تسير الأمم المتحدة في كثير من الأحيان في الطريق الذي يضمن مصالحها الاستراتيجية ويحقق لها الهيمنة الدولية ويتضح ذلك من خلال تصريحات المسؤولين الأمريكيين حيث قال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر ((يتعين على الولايات المتحدة أن تقود ويتعين على شعبنا أن يفهم نحن الآن الأمة الوحيدة التي تمتلك الأدوات السياسية والعسكرية))[6].

أن الولايات المتحدة تمتلك إمكانيات هائلة وعلى مختلف الأصـــعدة مكنتها من الهيمنة على النظام الدولي الجديد ، فعلى الصعيد الاقتصادي يعد اقتصادها هو الأضخم في العالم حيث يشكل الدخل القومي الأمريكي نسبة 27-29 % من إجمالي الدخل القومي العالمي إذ بلغ هذا الدخل ما يقارب (10) تريليون دولار في عام 2003[7] .

كما أن الولايات المتحدة تسيطر على مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واستطاعت

[5] محمد المجذوب و طارق المجذوب، القانون الدولي الإنساني، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص231.
[6] عماد يوسف وأروى الصباغ ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان 1996 ، ص 166.
[7] موقع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي على الانترنيت بتاريخ 2003/7/15.

أن تسخر هذه المؤسسات في خدمة مصالحها وذلك عن طريق حقوقها التصويتية في هذه المؤسسات وقدرتها على اختيار رؤسائها ووجود مقرها على أراضيها ، كما إنها تهيمن على 30% من التمويل الخاص بهاتين المؤسستين ، كما استطاعت الولايات المتحدة أن تدفع بالقوى الاقتصادية الكبرى المنافسة لها كاليابان ودول الاتحاد الأوربي إلى القبول بالتبادل العالمي وفقاً لشروطها[8].

وعلى الصعيد العسكري تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم ، حيث تمتلك ترسانة ضخمة من الأسلحة التقليدية المتطورة والأنظمة الدفاعية الحديثة تتفوق بها على الدول الأخرى كالصين وروسيا واليابان وأوروبا[9]. بالإضافة إلى القدرة النووية الأمريكية الهائلة والتي تبلغ 7068 رأس حربي نووي ، وهذا الكم من الأسلحة النووية يفوق ما موجود لدى بريطانيا والصين وفرنسا مجتمعة[10] ، كما إن الأنفاق العسكري الأمريكي يشكل 40% من إجمالي الأنفاق العسكري العالمي حيث بلغ في عام 2003 ما يقارب 375 مليار دولار[11].

أن اختفاء التحدي السوفيتي وتراجع تكتل دول العالم الثالث قد خلق الظروف الملائمة أمام الولايات المتحدة لقيادة الأمم المتحدة ، حيث صار مجلس الأمن الدولي أداة طيعة في يد هذه الدولة التي تصر على استغلال هذا الجهاز باعتباره أداة دولية وذات قوة ملزمة ومؤثرة وتستطيع أن تستخدمه لإصدار قرارات تسمح بإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية والدولية لصالحها[12]، والدليل على ذلك إن الولايات المتحدة استطاعت أن تحمل مجلس الأمن الدولي على إصدار (12) قراراً ضد العراق في زمن قياسي لم يتجاوز الأربعة اشهر بعد غزوه للكويت في 2 أب 1990[13].

لقد سعت الولايات المتحدة إلى إعطاء دور جديد للأمم المتحدة ولمجلس الأمن بالذات لغرض استخدامها كوسيلة لتنفيذ سياستها الخارجية خاصة بعد عام 1990 إذ قامت هذه الدولة بصياغة مفاهيم جديدة عن السلام وصنع السلام وتسوية المنازعات الدولية وحقوق الإنسان والشرعية الدولية إلى حدٍ بدأت هذه المفاهيم تضغط وتؤثر على مفهوم السيادة والسلطان الداخلي للدول ، وسمحت للمنظمة بالتدخل في مسائل هي من صلب الاختصاصات الداخلية للدول ، وهكذا تحولت الأمم المتحدة إلى أداة لتوفير الغطاء الشرعي للتدخلات الأمريكية مثلما حدث في الصومال وهايتي وليبيا ويوغسلافيا[14].

ثالثاً : تعارض المواقف الأمريكية تجاه العديد من القضايا الدولية .

وعلى الرغم من الواقع الذي تتجلى فيه الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة بشكل واضح إلا أن الولايات المتحدة بدأت تقلل من أهمية الاعتماد عليها كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية بسبب التغير الحاصل في مواقف بعض الدول ، وإن كان هذا التغيير ليس تاماً ، إذ أصبحت هذه الدول لا تؤيد وأحياناً تعارض المواقف الأمريكية تجاه العديد من القضايا الدولية ، وهذا ما نلاحظه في موقف فرنسا وألمانيا والصين وروسيا ، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تتبع أسلوب محدد في التعامل مع الأمم المتحدة إزاء القضايا الدولية ، حيث تقوم باللجوء إلى الأمم المتحدة في المسائل التي تستطيع أن تحصل بها على تأييد دولي مثلما حصل في الحرب على أفغانستان عام 2002 م ، في حين أنها تتجاهل أي دور لهذه المنظمة عندما تجد أنه من الصعب عليها صياغة موقف دولي مشترك للتعامل مع قضية دولية معينة ، وحصل ذلك عندما شنت الولايات المتحدة حربها ضد العراق في آذار 2003 من دون موافقة الأمم المتحدة .

أن التصور الأمريكي للأمم المتحدة بعد الحرب الباردة يتضح من خلال تصريحات المسؤولين في الولايات المتحدة ، فقد صرح الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلنتون) في خطابه أمام الجمعية العامة في 27 أيلول 1993 قائلاً : ((أننا سوف نعمل

---

[8] حنان دويدار ، الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات المالية الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (127) 1997 ، ص 119.
[9] عبد الخالق عبد الله ، النظام العالمي ، الحقائق والأوهام ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 124 / نيسان 1996 ، ص42 .
[10] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، ترجمة : مركز الدراسات الدولية ، بيروت ، 2003 ، ص934 .
[11] المصدر نفسه ، ص477 .
[12] منصور العادلي ، القانون الدولي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (127) ، 1997 ، ص110 .
[13] عماد يوسف وأروى الصباغ ، المصدر السابق ، ص 152.
[14] ضاري رشيد الياسين ، الأمم المتحدة والسياسة الخارجية الأمريكية ، نشرة مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (14) ، 1997 ، ص9 .

بالمشاركة مع الآخرين ومن خلال مؤسسات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة ، إنه لمن مصلحتنا القومية أن نقوم بذلك ، لكن يجب ألا نتردد في العمل بطريقة منفردة عندما يكون هناك تهديد لمصالحنا الحيوية أو لمصالح حلفائنا الحيويـــة))[15]، وفي كلمة ألقتها (مادلين أولبرايت) مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة عام 1994 ، وذلك في مركز وودروولســون للبحوث في آذار 1994 قالت :((أن التحدي بالنسبة إلينا هو أن نحكم متى يحقق عملنا من خلال الأمم المتحدة مصالحنا ، ومتى لا يحققها))[16] ، ويبدو واضحاً أن الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة أصبحت تشكل عائقاً أمام شرعية القرارات الصادرة من هذه المنظمة والسبب هو أن الولايات المتحدة عندما تريد إصدار قرار معين من الأمم المتحدة لا يحظى بقبول دولي فأنها تقوم بممارسة ضغوط واسعة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية على الدول التي لا تؤيد الولايات المتحدة في موقفها ، وقد تضطر العديد من هذه الدول الى تغيير مواقفها تحت وطأة الضغوط الأمريكية مما يؤدي إلى إصدار القرارات من دون قناعة تامة لدى الدول الأعضاء وهذا ما يشكل تشكيكاً في شرعية القرارات الصادرة .

المبحث الثاني : الفيتو الامريكي والتحديات القانونية التي تواجه الامم المتحدة

تواجه الأمم المتحدة صعوبات تتمثل في بعض بنود الميثاق وخصوصاً تلك التي تتعلق بمسألتي حق النقض (الفيتو) ، وتمثيل المجتمع الدولي في مجلس الأمن ، الأمر الذي يستدعي منا توضيح ذلك عن طريق مطلبين :

أولاً : مشكلة حق النقض (الفيتو) :

وسنناقش ذلك عن طريق فرعين الفرع الاول سيدور حول ميثاق الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومدى تأثيره على القرار الدولي ، والفرع الثاني تناولنا فيه الاستخدام المحدود لحق الفيتو من قبل الدول الكبرى .

أ : ميثاق الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن

لقد منحت المادة (27) من الميثاق الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الحق في إحباط أو رفض أي قرار مع جعل قرارات المجلس رهينة بموافقة هذه الدول ، وهو ما تم تسميته بحق النقض (veto)[17]، وقد أثبتت الممارسة الدولية أن نظام الفيتو كان السبب الرئيس في تعطيل مجلس الأمن من القيام بوظيفته الأساسية بدليل استخدامه (279) مرة منذ تأسيس الأمم المتحدة وحتى 3 آذار 1991 ، وهو الأمر الذي يدل على تعارض المصالح والأهداف بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي[18].

إن وجود نظام الفيتو قد أدى إلى حدوث خلل في آلية صنع القرار في الأمم المتحدة ، حيث تشير الإحصاءات إلى إن الاتحاد السوفيتي هو اكثر الدول الدائمة العضوية استخداماً لحق الفيتو حيث استخدم هذا الحق (91) مرة من عام 1946 إلى عام 1962 ، بينما لم تستخدم الولايات المتحدة هذا الحق على الإطلاق خلال نفس الفترة ، ثم بدأ هذا النمط ينعكس تماما اعتباراً من ذلك التاريخ ، فخلال الفترة من عام 1966 إلى عام 1975 استخدم الاتحاد السوفيتي حق الفيتو (7) مرات مقابل (12) مرة للولايات المتحدة وفي الفترة من عام 1976 الى عام 1985 أصبحت النسبة (6) مرات للاتحاد السوفيتي مقابل (34) مرة للولايات المتحدة ، وفي الفترة من عام 1986 إلى نهاية عام 1992 لم يستخدم الاتحاد السوفيتي حق الفيتو على الإطلاق بينما استخدمته الولايات المتحدة (23) مرة معظمها للحيلولة دون صدور قرارات إدانة ضد إسرائيل[19].

إن لجوء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى استخدام حق النقض ضد قرارات معينة هو بسبب إدراك هذه الدول إن مشاريع القرارات المطروحة للتصويت تمثل تهديداً لمصالحها ، وطالما إن حق النقض هو امتياز كفله الميثاق لهذه الدول لضمان مصالحها فمن الطبيعي أن تلجا هذه الدول إلى استخدامه لحماية مصالحها المهددة . أمّا بشأن التغير الحاصل في نسبة استخدامه

---

[15] أحمد الرشيدي وآخرون ، الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996 ، ص53 .

[16] المصدر نفسه ، ص54.

[17] (veto) هي كلمة لاتينية تعني (أنا أمانع) وفي غير ذلك تعني السلطة السياسية التي تتمتع بها مؤسسة جماعية أو شخص لمنع قرار أو إجراء من الحصول على الموافقة اللازمة لأقراره نهائيا . للمزيد من التفاصيل انظر:صالح جواد كاظم ، مباحث في القانون الدولي ، بغداد ، 1991، ص 8.

[18] نبيل العربي ، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (114) ، 1993 ، ص 115.

[19] بيتر وورسلي ، العالم الثالث ، ترجمة : حسام الخطيب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 1989 ،ص120.

من قبل الدول الدائمة العضوية وخصوصاً الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، يمكن القول أن طبيعة الأوضاع الدولية السائدة هي التي تحدد ضرورة استخدام الفيتو من عدمه ، وبما أن الأوضاع الدولية غير مستقرة وتتغير من حال إلى حال وتتغير معها طبيعة وحجم التهديدات لمصالح الدول الدائمة العضوية ، فأنه يمكن القول أن تراجع الاتحاد السوفيتي في استخدام الفيتو وزيادة عدد مرات استخدامه من قبل الولايات المتحدة هو نتيجة لتزايد انسجام مواقف الدول النامية مع توجهات الاتحاد السوفيتي مما جعل موقف الأخير يحظى بتأييد دولي واسع بشأن القرارات في الأمم المتحدة ، وخصوصاً في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي على العكس من الولايات المتحدة التي بدأت تواجه رفضاً دولياً لسياساتها الخارجية .

ونتيجة لذلك فقد هددت الولايات المتحدة خلال الفترة الواقعة بين عامي 1975 ، 1985 بالانسحاب من الأمم المتحدة وخصوصاً من الجمعية العامة ومنظمة اليونسكو ، لأنها أعتبرت هذه المنظمة تمنح وزناً وقوة أكثر من اللازم لأقطار العالم الثالث ، التي صوتت بأعدادها الكبيرة لإحباط رغبات الولايات المتحدة[20].

ب : الاستخدام المحدود لحق الفيتو .

حق الفيتو يعني التمتع بسلطة إجهاض القرارات والتشريعات المقترحة. يتم استخدام هذا الحق في مجلس الأمن الدولي من قبل الدول دائمة العضوية فيه وهي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة.

ولا بد من القول أن الاستخدام المحدود لحق الفيتو في ظل النظام الدولي الجديد هو في حقيقة الأمر يعكس مظاهر الهيمنة الأمريكية التي تستند إلى وسائل القوة والإرغام التي بحوزتها والتي تمارس من خلالها الضغط على الدول الأخرى لضمان الحصول على تأييدها في المحافل الدولية وهذا يعني أن الاستخدام المحدود لحق النقض بعد انتهاء الحرب الباردة لا يعكس بالضرورة وجود تقارب في المواقف بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن .

إن الأمم المتحدة ما كانت لتنشأ لو أن امتياز الفيتو لم يُمنح للقوى الكبرى كامتياز دائم ، غير إن هذا الأمتياز يسير في اتجاه معاكس لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة وميثاقها الذي يؤكد على مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب والدول ، وعلى الرغم من أهمية إلغاء حق النقض في جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية ، إلا أن جميع المحاولات المبذولة من جهات رسمية وغير رسمية لإلغاء حق الفيتو قد باءت بالفشل ، والسبب هو حق الأعضاء الدائمين في استخدام حق الفيتو ضد أي تعديل في الامتيازات الممنوحة لهم في الميثاق[21].

المبحث الثالث : تأثيرات الادارة الامريكية في ظل التحديات المالية والإدارية التي تواجه الامم المتحدة

أولاً : مشكلة التمويل المالي .

إن سعي الأمم المتحدة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين يتطلب توافر موارد مالية كبيرة كافية لتغطية نفقات العمليات والمهام التي تقوم بها المنظمة في هذا المجال . لكن المنظمة الدولية تعاني من ضائقة مالية حيث بلغت ديونها على سبيل المثال في عام 1995 م حوالي (1.5) مليار دولار ، إضافة إلى تأخر الدول الأعضاء عن سداد مستحقاتها بالكامل ، مما أوجد عجزاً يقدر بحوالي (2.8) مليار دولار تتحمل الولايات المتحدة إذ بلغت حصتها لعام 2002 ما يقارب 22% من ميزانية الأمم المتحدة كما بلغت حصة اليابان 19.6% وألمانيا 9.8 % وفرنسا 6.5 % وبريطانيا 5,5% وأيطاليا 5%[22] ، وجدير بالذكر أن نفقات الأمم المتحدة تبلغ (12) مليار دولار سنوياً ، بما فيها نفقات مقر المنظمة ونفقات عمليات حفظ السلام ونفقات برامج وصناديق ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة بإستثناء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ويتم توفير نصف هذا المبلغ تقريباً من التبرعات التي تقدمها الدول الأعضاء ، أما النصف الآخر فيأتي من الحصص المقررة المفروضة على تلك الدول كاشتراك سنوي والتي يتم تحديدها استناداً إلى تقديرات الناتج القومي الإجمالي لكل دولة مع الأخذ بنظر الاعتبار حجم الديون الخارجية

[20] ثيمباسونو ، الحرب والسلام في أنظمة الأمم المتحدة ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (7) ، 2001 ، ص27 .
[21] تيركايا أتايوف ، إصلاح الأمم المتحدة ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (7) ، 2001، ص ص38-39 .
[22] نزيرة الأفندي ، الأمم المتحدة والأنحياز للفقراء ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (122) ، 1995 ، ص132 .

للدولة وانخفاض مستوى دخل الفرد فيها[23].

إن الأزمة المالية للأمم المتحدة ما زالت تتفاقم بشـــكل كبير في الســـنوات الأخيرة في الوقت الذي ازدادت فيه عمليات الأمم المتحدة لحل النـــزاعات في مناطق عديدة من العالم ، دون أن تمتلك المصادر المالية الضرورية لهذه الغاية ، وان التأخر وأحياناً الرفض في دفع مستحقات الاشتراك - رغم ما تنص عليه المادة 19 من الميثاق[24] وضعت الأمم المتحدة في حالة من العجز المالي تجاه العديد من الأنشـــطة المخطط لها ، فمثلاً في نهاية عام 1998 لم تســـدد ســـوى (117) دولة من مجموع (185) دولة ديونها وحصتها في الميزانية الاعتيادية للمنظمة ، وحتى الولايات المتحدة وانطلاقاً من حصتها المتفوقة في تمويل أنشطة الأمم المتحدة ، فأنها عندما قررت المباشـرة في تسـديد حصـتها طالبت بفرض سـلوك معين على المنظمة وأجهزتها [25]. فقد أشـترط الكونغرس مجموعة من الشروط لتسديد مبلغ 1.6 مليار دولار من مستحقات الولايات المتحدة المتأخرة للمنظمة الدولية في عام 1997 ، ومن هذه الشـروط خفض حصـة الولايات المتحدة في ميزانية المنظمة وفي نفقات حفظ السلام ، كما طالب الكونغرس بأخطار وتشاور المنظمة مع الكونغرس عند اقتراح أية عمليات حفظ سلام جديدة ، وان تخضع حسابات المنظمة لرقابة الكونغرس الامريكي[26].

وفي ظل الاقتصاد العالمي الراهن فأن الاهتمام الأساسي لكل دولة يكون مركزاً على قضاياها ومشاكلها الداخلية ، إضافة إلى أن بعض الدول المتقدمة مشـغولة بقضـايا ظرفية أو مزمنة تجعلها غير مهتمة بمشـاكل الآخرين ، وبالتالي فأنه يصـعب توافر ظروف محلية داخل الدول المتقدمة تجعلها راغبة في الموافقة على تخصـيص جانب أكبر من دخلها لمساعدات خارجية يتم تقديمه من خلال الأمم المتحدة أو القبول بتخويل هذه المنظمة صلاحية فرض رسوم مباشرة على بعض أوجه النشاط الدولي[27].

وعليه فإن الاحتياجات المالية للأمم المتحدة تزداد يوماً بعد يوم مما يضـــعف إرادتها الســـياســـية وقدرتها العملية على الاضـطلاع بأنشـطة أساسـية وجديدة ، وهذه حالة يجب أن لا تستمر ، ومهما تكن القرارات التي يتم اتخاذها بشـأن تمويل المنظمة الدولية تظل هناك ضرورة لا مفر منها وهي : أن على الدول الأعضاء دفع الاشتراكات المقررة عليها بالكامل وفي وقتها المحدد ، لأن تخلفها عن القيام بذلك يجعلها مخلة بالتزاماتها المقررة بموجب الميثاق ، ويؤدي إلى التقليل من فعالية المنظمة الدولية في الساحة الدولية .

ثانياً : المشكلات الإدارية :

أ : النقص في تمويل المعلومات التكنلوجية .

وهذه المشكلات متعددة الجوانب وذات أهمية متفاوتة ، حيث تعاني الأمم المتحدة من بعض الصعوبات أثناء ممارسة نشاطها ومن هذه الصعوبات ، نقص المعلومات المتوفرة عن المشكلة أو الأزمة التي تروم الأمم المتحدة التدخل فيها ، حيث أنه بالرغم من التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات إلا أن الأمم المتحدة ما زالت تعتمد على الدول الأعضـــاء في الحصـــول على المعلومات التي تحتاجها ، وخاصـــة من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، وهذه الدولة لا تكون مســتعدة في كل الأحيان لمســاعدة الأمم المتحدة خصوصاً في القضايا التي تعتبرها من صميم الشأن الداخلي ، ونظراً لأهمية المعلومات بالنسبة لنشاط الأمم المتحدة ، فقد طالب الأمين العام السابق بطرس غالي بتأسيس نظام للإنذار السريع تابع للأمم المتحدة ، حيث يقوم بإعلان الإنذار من خلال بث معلومات مباشرة في حالة وجود تهديد بالخطر في شتى المجالات ، لكن هذه الدعوة لم تلق النجاح المطلوب[28] من قبل أعضاء الأمم المتحدة وبالذات الدول الكبرى لأسباب قد تكون سياسية أو مالية .

ب : التحديات التي تواجه الامم المتحدة لما بعد الحرب الباردة

---

[23] موقع الأمم المتحدة على الانترنيت بتاريخ 2004/6/19 .

[24] تنص المادة 19 من الميثاق على حرمان عضو الأمم المتحدة من حق التصويت إذا تأخر عن تسديد اشتراكه لمدة سنتين أو أكثر .

[25] أيف دوديه ، النظام الدولي الجديد ودور الأمم المتحدة ، دراسات مترجمة ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (13) ، 2002 ، ص45 .

[26] أحمد بهي الدين ، مشروع كوفي عنان لاصلاح الأمم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (130) ، 1997 ، ص181 .

[27] باسل البستاني وآخرون ، النظام الدولي الجديد - آراء ومواقف ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، 1992، ص49.

[28] أيف دوديه ، المصدر السابق ، ص ص40-41 .

ومن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة تحوّل أغلب النـزاعات بعد الحرب الباردة إلى نزاعات وحروب أهلية تقوم على أساس ديني أو عرقي أو ... الخ ، وهذه النــزاعات لا تخوض غمارها الجيوش العادية وحدها إنما تشترك فيها ميليشيات ومدنيون مسـلحون ، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع عدد كبير من الضــحايا المدنيين وإلى إنهيار مؤسـسـات الدولة ، وتوقف مهام الحكومة وانعدام الأمن وهذا يشكل عبئاً إضافياً على الأمم المتحدة في حالة تدخلها في مثل هكذا نـزاع داخلي ، حيث يتطلب الأمر بالإضافة إلى العمليات العسكرية والإنسانية مهمة أخرى تشمل المصالحة الوطنية وبناء مؤسسات الدولة وتنصيب حكومة ذات فاعلية[29]، وهذا يعني إن مهام حفظ السلام سوف تكون أشد صعوبة واكثر كلفة مما كانت عليه عندما كان هدفها الرئيسي رصد وقف إطلاق النار ومراقبة المناطق العازلة بموافقة الدول الداخلة في النـزاع[30].

إضـافة إلى ذلك فأن الأمم المتحدة تعاني من مشـكلة قيادة قوات حفظ السـلام ، حيث ترفض بعض الدول أن تكون قواتها المشــاركة في عمليات حفظ الســلام تحت قيادة أجنبية مثلما هو الحال مع الولايات المتحدة التي تشــكك في إمكانية الأمم المتحدة وترفض الاشــتراك في عمليات تتم تحت قيادة غير أمريكية ، وقد زاد الأصــرار الأمريكي على عدم وضــع قوات أمريكية تحت قيادة أجنبية خصوصاً بعد تعرض القوات الأمريكية للهجوم من جانب الصوماليين بعد تطور الأحداث في الصومال عام 1993 م ، حيث سعى الكونغرس في عام 1993 إلى تعديل قانون مخصصات الدفاع ليقضي بضرورة الحصول على موافقة الكونغرس قبل وضــع قوات أمريكية مقاتلة للعمل تحت قيادة الأمم المتحدة ، وكانت نتيجة تلك المســاعي هي اتخاذ قرار غير ملزم يقضــي بضرورة مشاورة الرئيس للكونغرس قبل الإقدام على وضع قوات أمريكية للعمل تحت قيادة أجنبية غير قيادة حلف الأطلسي[31].

ومما سبق يتضح أن المشكلات المالية والإدارية التي تواجه الأمم المتحدة قد وقفت حائلاً دون قيام الأمم المتحدة بدور فعال في مهمة حفظ النظام والأمن الدوليين ، مما أدى إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار شهدها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة .

ثالثاً : التحديات الأمنية التي تواجه الأمم المتحدة.

لعله من ابرز التحديات التي تواجه الامم المتحدة هي التحديات الامنية وسيتم مناقشة هذا الموضع عن طريق فرعين ، الفرع الاول سيدور حول محور الاستقرار الامني والامم المتحدة ، اما الفرع الثاني فسيركز على ازدياد وتيرة التحديات الامنية

أ : الاستقرار الامني والامم المتحدة .

منذ تأسيس الأمم المتحدة عام 1945 واجهت الأمم المتحدة مشاكل أمنية شكلت عائقاً أمام نشاطها والتزاماتها ولعل أهم الأحداث الأمنية التي تعرضت لها الأمم المتحدة خلال مسيرتها الطويلة هي مقتل الوسيط الأممي بين العرب وإسرائيل (الكونت برنادوت) وذلك عام 1948 على أيدي متشددين إسرائيليين ، وكذلك مصرع الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (داغ همرشولد) في عام 1963 عندما سقطت طائرته لأسباب مجهولة أثناء تأدية مهامه في أزمة الكونغو[32].

وبلغ التحدي الأمني قدراً عالياً من الخطورة حيث أصبح يشكل مصدراً لتهديد أعمال الأمم المتحدة بحيث يسبب إرباكاً في نشاطها أو قد يكون مانعاً بينها وبين تحقيق أهدافها وتأدية واجباتها وبالشكل الذي يفقدها القدرة على العمل بصورة فاعلة ومؤثرة ، فعلى سبيل المثال عانت الأمم المتحدة أثناء تدخلها في الصـومال عام 1992 من مشكلة أمنية كبيرة ، حيث رافقت زيادة القوات الدولية في الصــومال زيادة في نطاق المهام الملقاة على عاتق تلك القوات حيث أدى تنفيذ تلك المهام إلى ازدياد الاشــتباكات بين القوات الدولية والفصائل الصومالية بصورة متواصلة ووقوع أعداد كبيرة نسبياً من الضحايا في صفوف القوات الدولية ، ومن ثم فأن تطورات الأحداث أدت إلى إدخال المنظمة الدولية طرفاً مباشــراً في الصــراع الداخلي في الصــومال ، حيث تحولت القوات الدولية في نظر قطاعات واسـعة من الشـعب الصـومالي إلى قوات احتلال مما أدى إلى تحالف الكثير من الفصــائل الصــومالية

---

[29] بطرس غالي ، المصدر السابق ، ص5 .

[30] المصدر نفسه ، ص7 .

[31] أحمد الرشيدي وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص62-63 .

[32] جان باتيست ، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ، ترجمة : خضر خضر ، دار المنصور ، بيروت ، 1985 ، ص326 .

المتصارعة مع بعضها ضد قوات الأمم المتحدة ، وهو الأمر الذي دفع الدول المشاركة في القوات الدوليـــة إلى تخفيض أو سحب قواتها بصـورة تدريجية عقب مقتل العديد من جنودها على أيدي الفصـائل الصـومالية ، وهذا ما أدى إلى جعل التدخل الدولي في الصومال عديم الفاعلية[33].

أمّا بخصوص الصراع في سيراليون فقد قام متمردو الجبهة المتحدة الثورية وهي أحد فصائل النـزاع باختطاف 500 من قوات بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام واحتجازهم كرهائـن وذلك عام 2001 [34].

ب : ازدياد وتيرة التحديات الامنية .

ولقد تزايدت في الفترة الأخيرة التهديدات الأمنية ضـد بعثات الأمم المتحدة إلى الحد الذي وقف فيه المسـؤولون في هذه المنظمة عاجزين عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه التهديدات إلى درجة أن هذه التهديدات قد دفعت الأمم المتحدة إلى وقف عملياتها تماماً وسحب بعثاتها ، مثلما حدث في العراق بعد مقتل مبعوث الأمم المتحدة (سيرجيو ديملو) وأثنين وعشرين من رفاقه بعد تعرض مقر البعثة الدولية في بغداد إلى عملية تفجير قامت بها جهة مجهولة في 2003/8/19 .

أن المشاكل والصعوبات التي تواجه الأمم المتحدة في عصرنا الراهن قد أثارت تناقضاً يشوب عملية تدخل الأمم المتحدة في العديد من القضايا الدولية ، وحقيقة هذا التناقض هو أن الأمم المتحدة إذا لم تتدخل وتمارس دورها بسبب الصعوبات والمشاكل المالية أو بسبب عدم تأييد الدول التي تملك المال والقوة العسكرية أو بسبب بعض المعوقات القانونية ، فأنها ستبدو ضعيفة وقد تفقد مصداقيتها ، أمّا إذا تدخلت الأمم المتحدة وأخذت دورها المنشود فأن عليها أن تتصرف على نحو ذي سمة عالمية ومن دون انحياز لصالح طرف معين ، وإلاّ فأنها قد تفقد حيادها المطلوب ، وتبدو كأنما تسعى لأضفاء الشرعية على أعمال وسياسات دول عظمى معينة ، حيث تم اتهام الأمم المتحدة في أكثر من مناسبة ومن قبل الجهات المتضررة من قراراتها ، بأنها أداة لخدمة مصالح الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة الامريكية[35].

الاستنتاجات.

توصلنا الى الاستنتاجات الآتية :.

1- شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 تشكيل هيئة الامم المتحدة لتكون بديلة عن عصبة الامم التي تشكلت بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو في ايطاليا ، والتي فشلت في الحد من الصراع الدولي طوال عشرين عاماً تقريباً ، أي باندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 .

2- نستنتج ان هيئة الامم المتحدة بعد تشكيلها في عام 1945 قد شهدت مجموعة من التحديات فرضها عليها الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته دول العالم على وجه العموم .

3- بعد عام 1948 شهد العالم ما يعرف بالحرب الباردة بين قطبي العالم (الولايات المتحدة الامريكية التي مثلت النظام الرأسمالي او دول العالم الغربي ، والاتحاد السوفيتي الذي مثل النظام الاشتراكي او دول العالم الشرقي ومن هنا بدأت سيطرة الادارة الامريكية على قرارات الامم المتحدة وبشكل كبير .

---

[33] أحمد إبراهيم محمود ، تجربة التدخل الدولي في الصومال ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (122) ، 1995 ، ص126 .

[34] سامية بيبرس ، سيراليون ودور الأمم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (143) ، 2001 ، ص158 .

[35] عمرو الحويلي ، الأمم المتحدة وحقوق الإنسان ؛ تطور الآليات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (117) ، 1994 ، ص156 .

4- بعد نهاية الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي أخذت الحكومة الامريكية بالانفراد بالعالم ، او ما عرف بالسياسة الاحادية القطبية .

5- استطاعت الحكومة الامريكية من خلال ذلك ان تؤثر وبشكل كبير على مقررات وقرارات هيئة الامم المتحدة بما يتناسب مع وضعها الدولي الجديد ، فأصبحت بمثابة شرطي العالم .

التوصيات

1. تكاتف الاسرة الدولية من اجل الغاء فقرة حق النقض او الفيتو لأن وجود هذه الفقرة هو حماية لمصالح واهداف الدول الكبرى الدائمة العضوية في الامم المتحدة.
2. تغيير مقر الامم المتحدة من نيويورك في الولايات المتحدة الامريكية الى احدى المدن في دولة اخرى عن طريق اجراء انتخابات دورية لذلك الغرض حتى لا يتعرض العاملون في الامم المتحدة للضغوط السياسية والاقتصادية.
3. توسيع عدد الدول الدائمة العضوية بنسبة خمس وعشرين بالمائة من الدول وتتخذ قراراتها بالأغلبية من اجل صيانة نظام الامن العالمي.

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب العربية والمعربة .

1. أحمد الرشيدي وآخرون ، الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن ، بيروت ، 1996.
2. باسل البستاني وآخرون ، النظام الدولي الجديد - آراء ومواقف ، بغداد ، 1992 .
3. جان باتيست ، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ، ترجمة : خضر خضر ، بيروت ، 1985 .
4. جواد كاظم ، مباحث في القانون الدولي ، مطبعة الدار العربية للموسوعات ، بغداد ، 1991.
5. عماد يوسف وأروى الصباغ ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط ، عمان 1996 .
6. كميل داغر ، الأمم المتحدة وموازين القوة المتحولة في الجمعية العامة ، بيروت ، 1978 .
7. محمد المجذوب و طارق المجذوب، القانون الدولي الإنساني، ط1، بيروت، 2009.
8. محمد سامح عمرو، علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية، القاهرة، 2008.
9. محمد عبد الشفيع عيسى ، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة ،بيروت ، 1997 .
10. محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية "نشأتها ونظامها الأساسي"، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة، نادي القضاة، 2001، ص109.
11. ممدوح عبد الكريم حافظ، القانون الدولي الخاص وفقاً للقانون العراقي والمقارن، ط2، دار الحرية، بغداد، 1977 .
12. نجاة أحمد ابراهيم، المسؤولية الدولية عن انتهاكات قواعد القانون الدولي الانساني، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2009.

ثانياً : المجلات .

1. أحمد إبراهيم محمود ، تجربة التدخل الدولي في الصومال ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (122) ، 1995 .
2. أحمد بهي الدين ، مشروع كوفي عنان لاصلاح الأمم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (130) ، 1997 .
3. أحمد يوسف القرعي ، مصر والعضوية الدائمة بمجلس الأمن ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 122 ، 1995 .
4. تيركايا أتايوف ، إصلاح الأمم المتحدة ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، العدد (7) ، 2001
5. ثيمباسونو ، الحرب والسلام في أنظمة الأمم المتحدة ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (7) ، 2001 .
6. حنان دويدار ، الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات المالية الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (127) 1997 .
7. سامية بيبرس ، سيراليون ودور الأمم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (143) ، 2001
8. عبد الخالق عبد الله ، النظام العالمي ، الحقائق والأوهام ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 124 / نيسان 1996 .
9. عمرو الحويلي ، الأمم المتحدة وحقوق الإنسان ؛ تطور الآليات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (117) ، 1994 .
10. منصور العادلي ، القانون الدولي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (127) ، 1997 .
11. نبيل العربي ، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (114) ، 1993 .

12. نزيرة الأفندي ، الأمم المتحدة والأنحياز للفقراء ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (122) ، 1995

ثالثاً : الدراسات والبحوث .

1. أيف دوديه ، النظام الدولي الجديد ودور الأمم المتحدة ، دراسات مترجمة ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (13) ، 2002 .

2. بطرس غالي ، ملحق لخطة السلام ، تقرير مقدم من الامين العام للأمم المتحدة عن اعمال المنظمة (الامم المتحدة ، نيويورك ، 1993 .

3. ضاري رشيد الياسين ، الأمم المتحدة والسياسة الخارجية الأمريكية ، نشرة مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (14) ، 1997 .

4. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، ترجمة : مركز الدراسات الدولية ، بيروت ، 2003 .